

ثالثها لم يرو هذا عن عمر بن طريق متصلا بالامير طريق  
 عكرمة بن خالد بن مضعيف ومن طريق ابن لعبد لله  
 ابن سفيان ولم يسم رابعها قد خالفوا عمر في هذا  
 وقالوا لا بد ان تكون الامتات نصابا بدون الاولاد  
 حتى يجب فيها الزكاة وليس ذلك حديث عمر قال  
 في تحشية مذهبه الباطل قد وجدنا الخرفاء والخرفاء  
 لا يقع عليها اسم شاة في اللغة التي اوجب الله علينا  
 بها دينه فخرجت الخرفاء والجدياه عن ان يكون  
 متعلق الزكاة ولهذا لا يؤخذ خروف ولا جدي في  
 واجب الزكاة فاتا من ملة خرفانا او عجولا او  
 فضلا ناسنه فالزكاة واجبة عند تمام الحول لان  
 عند ذلك يستحق غنما وبقرا وابل الجواب عن الاول انه  
 غير مسلم بل قول الصحابي حجة عندنا وعند اكثر  
 العالم فلا يلتفت اليه وعن الثاني لم يخالفه ابو بكر الصديق  
 رضي الله عنه ويحمل على غير هاتين الاموال توفيقا  
 بين قوليهما ولان حول الامتات حولها لانها الاصل  
 الاولاد تبع فلا يكون معارضا لقول عمر وقد صح عن  
 اب بكر انه قال لو منعوني عناقا كانوا يؤدونها الي  
 سول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم والعناق لم تعطها  
 الحول عندنا دايمها وعن الثالث ان مالك بن انس رواه  
 عن سفيان بن عبد الله الثقفي الصحابي عن عمر رضي  
 في الموطأ قال النووي وهو صحيح قلت في الموطأ  
 حديثنا يحيى عن مالك عن ثور بن زيد عن ابن لعبد  
 الله ابن سفيان بن عبد الله وابن عبد الله ابن سفيان  
 ليس له ذكر في الكتب الستة ولا في غيرها فهو  
 مجهول لا يحتج به

مجهول لا يحتج به وقال ابو الفرج بن الجوزي عكرمة بن  
 خالد بن سلمه المخزومي الكوفي وعكرمة بن خالد المخزومي  
 الكوفي قال البخاري عن الاول انه من كبار الحديث وقال النسائي  
 ضعيف والثاني روى له البخاري في صحيحه ولم يعينه ابن  
 حزم فلعله الثاني واعتقد الاول لكن لم يدركا عمر بن  
 منقطع قاله المحافظ شرف الدين الديلمي والعمري  
 النووي كيف حكم بصحته بغير مستند ورواه البيهقي  
 عن بشر بن بن عاصم عن ابيه عن جد من غير طريق مالك  
 وعن الرابع وهو قوله قد خالفوا عمر في هذا وقالوا لا  
 ان يكون الامتات نصابا بدون الاولاد لم يخالف عمر في ذلك  
 فانه لم يقبل اذا كانت الامتات قدام النصاب بعد السخلة  
 لتكميل اصل النصاب ثم اتته قد صرح بانها الاستحسان  
 ولا يقرأ ولا ابلا في اول الحول ولا في سطره والحول عند سطر  
 في المال الزكوي وكذا كمال النصاب من اول الحول الى آخر  
 فاذا لم يكن الفضلان والحملان والحجولة اول الحول ولا في سطره  
 مال الزكاة فيصير ورثتها مال الزكاة في آخر كيف يوجب  
 الزكاة فيما لا يكون محلا للزكاة ولا احتسابه في اوله ووسطه  
 فلا فرق بين من ملك ابلا وبقرا وغنما في آخر الحول وبين من  
 ملك ثيابا لبذلة وعبيدا الخدمه اذا لم يكن محلا لتعلق  
 الزكاة بها قبل آخر الحول ولم يرد بها قال ابن حزم ومفلس  
 الظاهري كتاب ولا ستة ولا قول صاحب الذي لا يعقد  
 ولا قياس مع انه ليس بحجة عندك فاقاله باطل قطعا  
 فليس به مذهبه هذا الا شريحة ابليس اولى من نسيه  
 قول العلماء الذينهم نجوم الهدى واصلا لا اقتداء قال ابن  
 واتا ابو يوسف والشافعي فقد طردوا قولهما في الاربعين